

مسألة في كلمة الشهادة

إملاء

الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

(٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

حققها وعلّق عليها

الدكتور محمد أحمد الدالي

مقدمة :

« مسألة في كلمة الشهادة ، وهي لا إله إلا الله » رسالة صغيرة أملاها الإمام أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري صاحب « المفصل » و« الكشاف » .

ولا نعرف أحداً ذكرها أو وقف عليها إلا ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، فقد نقل منها في كتابه « مغني اللبيب » ص ٧٤٦ .

انتهت إلينا منها نسخة ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٣١/٥ ، وهي في مجموع محفوظ في مكتبة برلين برقم ٢٤٠٦ ، في اللوحين ٤٩ - ٥٠ منه ، ولا يُعرف لها ثانية .

كتبت النسخة بقلم نسخ معتاد حديث . ولم يذكر اسم الناسخ

(*) انظر ترجمة الزمخشري في معجم الأدباء ١٢٦/١٩ - ١٣٥ ، وإنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٥١/٢٠ - ١٥٦ والمصادر التي ذكرت بهامشه ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان ٢١٥/٥ - ٢٣٨ .

ولا تاريخ النسخ . وجاء عقب كلام الزمخشري كلاماً لبعض من وقف على الرسالة ، حكى فيه قولاً بصيغة التمريض أن الرسالة ليست بلفظ الزمخشري نفسه ، وإنما هي بلفظ بعض تلامذته ، ونصُّ عبارته : « قيل : هذه عبارة بعض تلامذته تلقَّنها منه وأثبتها بعبارته » . ثم تلا ذلك تعقيب على موضعين من كلام الزمخشري .

وما ذهب إليه الزمخشري في هذه الرسالة أن خير « لا » التي لنفي الجنس في « لا إله إلا الله » غير محذوف - وإليه ذهب الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) - خلاف ما نصَّ عليه في « المفصل » أن الخبر محذوف ، وهو قول أهل العربية أجمعين إلا شذمة قليلة .

قرأتُ الرسالة ، وعلَّقت عليها تعليقات أرجو ألا تخلو من فائدة ، حرصت فيها على جمع ما تفرَّق من كلام من تكلم على كلمة الشهادة وعلى ما يتصل بها من جهة العربية .

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

٤٩

ويبينكم جميع الأشياء وهو فيكم وما فيكم ثم ذكر بعد ذلك بتبليغ وإن قد أخبركم بهذا قبل أن
 تكون حيا إذ كان ذلك توحيه هذا العطف لا يخفى المقول إلى المعنى وقد ورد في رسالة
 محمد صلى الله عليه وسلم من إياها من السورة ولا يخفى على الصالحين من غيرهم من كتبنا فليطلب
 صحة وتحقيق الرسالة تحقيق كونه تعالى حيا عالها في درجته صريحا بصيرا لأن الرسل
 الرسول إلى الله ما يقين في الحق شاعرين بالباطل أمرا لهم بما عدوا عنه فاجرا عما
 شقوا به منظر الما غير واعين بأشياءه فينا لما تحبوا عن نبينا أنه يستلزم صوره أنه
 تعلم حيا عالم قادر صريحا بصيرا فاعلم أن صلة الله أن لا اله الا الله والاشهادان
 محمد وعبد ورسوله اعتراف بما هو عليه في الإسلام وعبدة الأمان والمجدين الذين ارتدوا
 إلى الدين القويم ورائتنا إلى المبدأ والمستقيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 الرسالة من تحقيق كلمة السماء من اصلا افضل المشاخر بر السقديس محقق علوم الأولين
 والاخرين بتمس الخلة والدين السمر قديس دامت عضايلهم وزهرهم رحمة واسعدهم

بسم الله الرحمن الرحيم مستطمة كلمة السماء وحيا لا اله الا الله من امل الا ما
 العلامة ابن القاسم جارا لله قال اعلم ان مقتضى الشيوخ ذهبوا الى ان قولنا لا اله الا
 الله كلام غير تام ولا مستقر بنفسه بل يجريان بقدره ههنا خبر محذور ومثل قولهم لا اله الا
 الوجود او موجود اولنا آله فقدرنا هذا الكلام بقدر قوله لا حول الا الله لا يرد
 فيلوه على ان الكلام جملتان وليس الامر كذلك كما ان من ذهب الى ذلك فانه لم يعرف
 معنى هذا الكلام ولا مورد بل الوجه الصحيح في ذلك ان يكون هذا الكلام ما مفيدا مستقلا
 بنفسه غير محتاج الى سواه ويبدل على صحة ما ذهبنا اليه انا اذا تأملنا الكلام وحده نالا
 غير ان من وجهين احدهما اصل الكلام الثاني تفريغ يعزى هذا الكلام تحقيقا وتأكيدا او يعيد
 فيه ثمانية زائدة بذكر المفعول على ما كان في الاصل مثلا قوله ما جاني رجل هذا الكلام بعيد
 نفي محو واحد من الرجال غير معين الا ان السامع يجوز ان يظن رجلين او رجالا فلهذا نكر الصغ
 ان يقول ما جاني رجل بل رجلان فاذا اراد ان يرفع هذا عن وهم السامع بغير هذا
 الكلام فنقول ما جاني من رجل يعلم السامع انه لم يجسه احد من جنس الرجال فلذلك
 يصح ان يقول ما جاني من رجل بل رجلان مثال اخر لهذا قوله تدبر فيما رحمت من الله

اللوحة ٤٩ / ب من نسخة برلين

وقوله تعالى فما نقصتهم مشا قهم ما في الموضوعين زيادة الألف فيها أو زيادة جلفله وهو
 انه لو قال فبرحة ونبتضهم جوزنا أن اللحن واللحن كانا للمسيبين المذكورين
 ولقد ذكرنا في ادخا في الموضوعين قطعنا ان اللحن لم يكن إلا للبرحة وان اللحن لم يكن
 إلا لاجل نقص المشاق فكذلك استئنا على هذا الوجه من تعديعات بزير الكلام
 تأكيداً معنوياً وذلك ان اصل الكلام جازي زيداً ان هذا لا يقطع بالسامع على ان غير
 زيد لم يجر فاذا ارد جمع اللحنين اعني جيز زيد ونحو جيز عني اتي بهذا العزج وقال ما جازي إلا
 زيد فكذا جمع مسطناً ان اصل قولنا لا اله الا الله اله ان مستحق للعبادة يوازن قولنا لا
 حظق فلما قرع على الفرع قولنا لا اله الا الله اذ هاتين الغايدتين هما اثنا عشر الامة
 ليدعوا ونفياً عما سواه فإنا لا اله الا الله في موضع الخبر والألف في موضع المستأيدين هذا
 ويوضح ان لا نكول التكره ابداً فلا يقول لا زيد في الدار فتنطق بل يقول لا زيد افاضل
 تنطق وكذا اذا كان لفتح المنس فان الجنس فبعد الشياخ والشياخ نوع من التكثير و
 والمستأيدين يكون معرفة والخبر تكروه على ما علمه اصل الباب ولذلك قال ابن بري ان
 هذا الاسم اعني الله اسم علم على الله تعالى لا كما يطلق على غيره والاله كالجنس من حيث انه
 يطلق على كل معبود عدا من الله تعالى وخرج من حيث التسمية واكاشفاً بقدر ان يكون
 معه آله الا انهم لما اعتقدوا انهم لا اله الا الله فتنطق بها بغير اسمها الصحيحة للعبادة سموها الهه فكانوا
 لما قلنا لا اله الا الله نفينا هذه الصفة اعني الكلام عن كل شيء سمي بهذا الاسم كذا وانما
 من الاصنام وكان النيران والشمس والقمر والحد والدر والشمس هاله بعد فإذا
 وازن هذا الكلام لا منطلق الا زيد ولا خارج الا غير ذلك المراد جيز عن عبد الله بن عمرو
 وجابره وعبد الله بن انصار بن ربه بن عيسى انهم اذ سمعوا يوم احد لا سيقا اذ والفقار ولا فتح
 الا على بينة ويحتمل ان المعنى ما حقتناه وما ذمها اليه من تقدير الجيز غير مستدركها
 يحتاج اليه حلقاً قطعاً وانما علم قبح هذه عبارات بعض تلامذته تعلقته آمنه وانبتها ببناء
 قدس فجملة اعلان الكلام جملتان بل لا يثبت احداً قولنا لا اله الا الله جملتان بل اقدت
 الجهر بسوى اليمين ان كل اسم قد يطلق من موضع قولنا لا اله الا الله لان موضع الرفع على
 الاثنا عشر وغيره البدل ان يقول اول وبعثهم السابق متعاضد فكون تقدير قولنا لا اله
 الا اله الا اله موجود الا اله يعني لا اله الا الله ويقدم لفظ اله مقامه فيكون المعنى لله موجود

اسم

لعبت

الكون

اللوحة ٥٠/أ من نسخة برلين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة في كلمة الشهادة ، وهي لا إله إلا الله ، من إملأ الإمام العلامة أبي القاسم جار الله .
قال : إَعْلَمُ أَنَّ مَتَقَدِّمِي الشُّيُوخِ^(١) ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ قَوْلَنَا « لا إله إلا الله »^(٢) كَلَامٌ غَيْرُ تَامٍّ وَلَا مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ . بل يجب أن يقدر ههنا خبر

(١) جميعاً ، لم يشذ عنهم أحد فيما أعلم ، ووافقهم الزمخشري نفسه في المفصل ، انظر التعليق (٤) .

(٢) جاءت كلمة التوحيد والشهادة ﴿ لا إله إلا الله ﴾ في سورة الصافات ، الآية ٣٥ ، وسورة محمد ، الآية : ١٩ .

وانظر كلامهم عليها في المسائل المثورة ٩٩ ، والإيضاح ٢٣٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٩٤ ، والجواهر لجامع العلوم الأصبهاني ٨٥٤ ، والمفصل ١٥ - ١٦ (ط - بروخ) ٣٠ (ط . النعساني) ، وشرحه لابن يعيش ١٠٧/١ ، وشرح الكافية ٢٣٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٨/٢ - ٢٦٠ ، والتصريح على التوضيح ٣٥٠/١ - ٣٥١ ، والارتشاف ١٦٧/٢ .

وانظر كلامهم على قوله تعالى : ﴿ لا إله إلا هو ﴾ [سورة البقرة : ١٦٣] في مجمع البيان المجلد ١/٢٤٣ - ٢٤٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٣١ ، والتبيان ١/١٣٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١٣٦ ، والبحر ١/٤٦٣ ، والدر المصون ٢/١٩٧ .
وانظر كلام النحاس في إعراب القرآن ١/٣٣٠ في الكلام على مثل هذه الآية في سورة البقرة : ٢٥٥ ، وعنه في تفسير القرطبي ٣/٢٧٠ - ٢٧١ ، وكلام ابن السيد البطليوسي على مثل هذه الآية أيضاً في سورة آل عمران : ١٨ فيما نقله السيوطي في الأشباه والنظائر

محذوف مثل قولهم : لا إله في الوجود ، أو موجودٌ ، أو لنا ، إلا الله .
فقدروا هذا الكلام بتقدير قولهم : لا رجل في الدار إلا زيدٌ ؛ فحملوه على
أن الكلام جملتان (٣) .

وليس الأمر كذلك ؛ لأن من ذهب إلى ذلك فكأنه لم يعرف معنى
هذا الكلام ولا مؤرده . بل الوجه الصحيح (٤) في ذلك أن يكون هذا
كلاماً مفيداً مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى سواه (٥) .

= ٥٦٩/٣ - ٥٧١ عن المسائل والأجوبة له .

(٣) هذا مذهب من يجعل البديل من غير جملة المبدل منه ، قال ابن يعيش في شرح
المفصل ٦٧/٣ : « هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي
والرمانى وغيرهم وذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين إلى
أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه والمذهب الأول ، وعليه الأكثر » .

(٤) خالف الزمخشري هنا ما قرره في المفصل من أن خبر « لا » محذوف وهو قول
أهل العربية جميعاً إلا شذمة قليلة ، قال : « ويحذفه [أي خبر « لا » التي لنفي الجنس]
الحجازيون كثيراً ، فيقولون : لا أهل ولا مال ولا بأس ، ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو
الفقار ، ومنه كلمة الشهادة ومعناها : لا إله في الوجود إلا الله » المفصل ١٥ - ١٦ (ط .
بروخ) ، ٣٠ (ط . النعساني) ، وشرح المفصل ١٠٧/١ .

(٥) وإلى هذا ذهب الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره ١٧٤/٤ - ١٧٥ في
كلامه على قوله تعالى : ﴿ وإلهم إله واحد لا إله إلا هو ﴾ [سورة البقرة : ١٦٣] ،
ورأيت أن أنقل كلامه لبيانه وفائدته ، قال : قوله : ﴿ وإلهم إله واحد ﴾ معناه أنه واحد
في الإلهية ولما قال ﴿ وإلهم إله واحد ﴾ أمكن أن يخطر ببال أحد أن يقول : هب أن
إلهنا واحد ، فلعل إله غيرنا مغاير لإلهنا ، فلا جرم أزال هذا الوهم ببيان التوحيد المطلق فقال
﴿ لا إله إلا هو ﴾ . وذلك لأن قولنا « لا رجل » يقتضي نفي هذه الماهية ، ومتى انتفت
هذه الماهية انتفى جميع أفرادها ، إذ لو حصل فرد من أفراد تلك الماهية ، فمتى حصل ذلك
الفرد فقد حصلت الماهية ، وذلك يناقض ما دل اللفظ عليه من انتفاء الماهية . فثبت أن
قولنا « لا رجل » يقتضي النفي العام الشامل . فإذا قيل بعدد : « إلا زيداً » أفاد التوحيد التام
المحقق .

= وفي هذه الكلمة أبحاث : أحدها : أن جماعة من النحويين قالوا : الكلام فيه حذف وإضمار ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله في الوجود إلا الله .

واعلم أن هذا الكلام غير مطابق للتوحيد الحق . وذلك لأنك لو قلت : التقدير (أنه) لا إله لنا إلا الله لكان هذا توحيداً لإلهنا لا توحيداً [في الأصل : لا توحيد] للإله المطلق ، فحينئذ لا يبقى بين قوله ﴿ والهكم إله واحد ﴾ وبين قوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ فرق . فيكون ذلك تكراراً محضاً ، وإنه غير جائز . وأما لو قلنا : التقدير : لا إله في الوجود فذلك الإشكال زائل ، إلا أنه يعود الإشكال من وجه آخر . وذلك لأنك إذا قلت : لا إله في الوجود لا إله إلا هو كان هذا نفياً لوجود الإله الثاني . أما لو لم يضم هذا الإضمار كان قولك : لا إله إلا الله نفياً لماهية الإله الثاني . ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصّرف من نفي الوجود . فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولى

البحث الثاني ... أن تصوّر النفي متأخر عن تصور الإثبات ... فما السبب في قلب هذه القضية في هذه الكلمة حتى قدمنا النفي وأخرنا الإثبات ؟ والجواب : إن الأمر في العقل على ما ذكرت ، إلا أن تقديم النفي على الإثبات كان لغرض إثبات التوحيد ونفي الشركاء والأنداد « اهـ .

وكلام الإمام الرازي بحروفه وباختصار مواضع منه نقله أبو حيان في البحر ١/٤٦٣ عن كتاب « المنتخب » ولم يسم صاحبه ، قال أبو حيان : « قال في المنتخب : لما قال تعالى ﴿ والهكم إله واحد ﴾ أمكن أن يخطر ... » فساقه ، وهو كما قلت كلام الرازي ، ولم يصرح به فيما نقله أبو حيان .

ويحتمل أن يكون صاحب « المنتخب » هو الرازي نفسه ، ويكون المعنى كتابه « منتخب المحصول في الأصول » ، وربما كان المنتخب لرجل آخر لم أعرفه نقل كلام الرازي ولم يصرح بنقله عنه فيما نقله أبو حيان من كلامه .

وقد نقل أبو حيان عقب ما نقله عن « المنتخب » ما قاله أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (ت ٦٥٥ هـ) في تفسيره « ربي الظمان » في دفع هذا الكلام ، قال : هذا كلام من لا يعرف لسان العرب ، فإن ﴿ لا إله ﴾ في موضع المبتدأ على قول سيبويه ، وعند غيره اسم لا ، وعلى التقديرين لا بد من خبر للمبتدأ أو =

ويدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه أنّا إذا تأملنا الكلام وجدناه^(٦) لا يخلو

من وجهين :

أحدهما : أصل الكلام .

والثاني : تفرّيع يزيد الكلام تحقيقاً وتأكيّداً ، أو يفيد فيه فائدة زائدة

بذلك الفرع على ما كان في الأصل .

مثالُه قولهم : ما جاءني رجلٌ . هذا الكلام يفيد نفياً مجيئاً واحدٍ

من الرجال غير معيّن . إلا أنّ السامع يجوز مجيء رجلين أو رجال . فلذلك

يصحُّ أن يقول : ما جاءني رجل بل رجالان .

فإذا أراد أن يرفع هذا عن وهم السامع يُفرِّع هذا الكلام فيقول :

ما جاءني من رجل . فيعلم السامع أنه لم يجئ أحد من جنس الرجال .

فلذلك لا يصحُّ أن يقول : ما جاءني من رجل بل رجالان .

= ل « لا » . فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد . وأما قوله « إذا لم يضمّر كان نفياً

للماهية » قلنا : نفي الماهية هو نفي الوجود ، لأن نفي الماهية لا يتصور عندنا إلا مع

الوجود ، فلا فرق عندنا [في الأصل عنده] بين لا ماهية ولا وجود . وهذا مذهب أهل

السنة ، خلافاً للمعتزلة فإنهم يثبتون الماهية عريّة عن الوجود . والدليل بأبي ذلك « اهـ

ثم قال أبو حيان : « ما قاله من تقدير خبر لا بد منه ، لأن قوله ﴿ لا إله ﴾

كلام . فمن حيث هو كلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه ، فالمسند إليه هو « إله »

والمسند هو الكون المطلق ، ولذلك ساع حذفه كما ساع بعد قولهم : لولا زيد

لأكرمتك وإذا كان الخبر كوناً مطلقاً كان معلوماً لأنه إذا دخل النفي المراد به نفي

العموم فالمتبادر إلى الذهن هو نفي الوجود ، لأنه لا تنفي الماهية إلا بانتفاء وجودها بخلاف

الكون المقيد فإنه لا يتبادر الذهن إلى تعيينه ، فلذلك لا يجوز حذفه ، نحو لا رجل يأمر

بالمعروف إلا زيد ، إلا إن دلّ على ذلك قرينة من خارج فيعلم فيجوز حذفه « اهـ .

(٦) في الأصل : وجدنا .

مثال آخر لهذا : قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ﴾^(٧) [سورة آل عمران : ١٥٩] وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾^(٨) [سورة المائدة : ١٣] « ما » في الموضعين زائدة ، إلا أن فيها فائدةً جليلاً . وهي أنه لو قال : فبرحمةً وفبنقضهم ، جوّزنا أن اللين واللّعن كانا للسببين المذكورين ولغير ذلك . فلما أدخل « ما » في الموضعين قطعنا أن اللين لم يكن إلا للرحمة ، وأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض الميثاق .

فكذلك الاستثناء على هذا الوجه من تفرعات يزيدُ الكلام تأكيداً معنى . وذلك أن أصل الكلام : جاءني زيدٌ ، إلا أن هذا لا يقطع بالسامع على أن غير زيد لم يجيء . فإذا أراد جمع المعنيين - أعني مجيء زيدٍ ونفي مجيء غيره - أتى بهذا الفرع ، وقال : ما جاءني إلا زيدٌ .

فكذلك في مسألتنا ، لأن أصل قولنا : « لا إله إلا الله » [الله]^(٩) إلهٌ ، أي مستحق للعبادة ؛ يوازن قولنا^(١٠) : زيد منطلق . فلما قرع عليه الفرع ، وقلنا : « لا إله إلا الله » أفاد هاتين الفائدتين ، وهما : إثبات الإلهية لله تعالى ونفيها عما سواه .

فإذا « لا إله » في موضع الخبر ، و« إلا الله » في موضع المبتدأ^(١١) .

(٧) تمام الآية : ﴿ لئن لم لهم ... ﴾ .

(٨) تمام الآية : ﴿ ... لعنّاهم ... ﴾ .

(٩) زيادة يتقضيها السياق ، وهي ثابتة فيما نقله عنه من عقب على كلامه ، انظر

ما يأتي في ص ٨ س ٨ من أسفل .

(١٠) في الأصل : قلنا ، وهو خطأ من الناسخ .

(١١) قال ابن هشام في المغني ٧٤٦ : « ولم يتكلم الرّمحشري في كشفه على المسألة

[وهي : لا إله إلا الله] اكتفاءً بتأليف مُفرد له فيها . =

يُبيِّنُ هذا ويوضحه أن « لا » تطلب النكرة أبداً ، فلا يقول : لا زيد في الدار [أو]^(١٢) منطلقاً ، بل يقول : لا رجلَ أفضلُ منك . وكذا إذا كان لنفي الجنس ، فإنَّ الجنس يقيد الشَّياع ، والشَّياع نوع من التنكير . والمبتدأ يجب أن يكون معرفةً والخبر نكرة^(١٣) ، على ما عليه أصل الباب .

وَزعم فيه أن الأصل « الله إله » المعرفة مبتدأ ، والنكرة خبر ، على القاعدة ، ثُمَّ قُدِّم الخبر ، ثم أدخل النفي على الخبر والإيجاب على المبتدأ ، ورُكِّبت « لا » مع الخبر . فيقال له : فما تقول في نحو « لا طالِعاً جبلاً إلا زيد » ، لم انتصب خبر المبتدأ ؟ فإن قال : إن « لا » عاملة عمل « ليس » فذلك ممتنع لتقدُّم الخبر ولا تقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين « اهـ » . وزعم بعضهم أنَّ الخبر في ﴿ لا إله إلا الله ﴾ و ﴿ لا إله إلا هو ﴾ : « الله » و « هو » ، وخطأ ابن السيد هذا القول من ثلاثة أوجه : أولها أن « لا » هذه لا تعمل إلا في النكرات ، فإن جعلت « الله » و « هو » خبرها أعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز . والثاني : أن ما بعد « إلا » موجب و « لا » لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفي . والثالث : أنك إن جعلت « الله » و « هو » خبر « لا » كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة ، وهذا عكس ما توجيه صناعة النحو ، لأنَّ الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة هي الخبر « عن الأشباه والنظائر ٥٧١/٣ بتصرف ، وانظر المغني ٧٤٥ .

وأجاز ابن هشام أن يكون « الله » و « هو » خبراً لـ « لا » مع اسمها ، وهو مردود بما ذكره ابن السيد في الوجه الثالث من الوجوه التي ردَّ بها القول الأول ، وزاد ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٧/١ وجهاً آخر في رده ، وهو « أن اسم « لا » هنا عام ، وقولك إلا الله خاص ، والخاص لا يكون خبراً عن العام » .

(١٢) زيادة يقتضيهما السياق .

(١٣) قال ابن هشام في المغني ٧٤٦ : « فأما قوله [يعني الزمخشري] : يجب كون المعرفة المبتدأ ، فقد مرَّ أنَّ الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز ، نحو ﴿ إنَّ أوَّلَ بيت وضع للناس للذي ببكة ﴾ [سورة آل عمران : ١٩٦] » اهـ . وانظر حاشية الدسوقي على المغني ٢٠٨/٢ .

ولذلك قال ابن برهان^(١٤) : إن هذا الاسم - أعني الله - اسم علم على الله تعالى ، لأنه لا يطلق على غيره . وإلهه كالجنس من حيث إنه يطلق على كل معبود عُبد من الله تعالى وغيره من حيث التسمية والاشتقاق ، تعالى عن أن يكون معه إله . إلا أنهم لما اعتقدوا في تلك الأشياء أنها مستحقة للعبادة سموها آلهة . فكأننا لما قلنا : « لا إله إلا الله » نفينا هذه الصفة - أعني الإلهية - عن كل شيء سمي بهذا الاسم كذباً واقترأ ، من الأصنام والأوثان والنيران والشمس والقمر والحجر والمدّر ، وأثبتناها لله تعالى .

فإذاً وازن هذا الكلام لا منطلق إلا زيد ولا خارج إلا عمرو ، وكذلك الحديث^(١٥) المروي عن عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله

(١٤) العكبري ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦ هـ) ، صاحب شرح اللمع ، وكان يميل إلى مذهب مرجئة المعتزلة ، انظر ترجمته ومصادرها في إنباه الرواة ٢/٢١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/١٢٤ . ولم أصب ما حكاه المؤلف عن ابن برهان . وهو موافق لما قاله الخليل والمازني والزجاج وغيرهم أن « الله » اسم علم غير مشتق من شيء . وقيل هو مشتق ، واختلف في أصله ، انظر بصائر ذوي التمييز ٢/١٢ - ٢٠ ، وسفر السعادة ٥ - ١٣ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(١٥) الخبر رواه الطبري في تاريخه ٢/٥١٤ من طريق محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ، وحكاه صاحب الأغاني ١٥/١٩٢ عن الطبري بسنده المذكور . وحكاه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٤/٢٥٠ - ٢٥١ عن أبي عمر الزاهد ومحمد بن حبيب في أماليه . وروي عن أبي جعفر الباقر في ترجمة الإمام علي من تاريخ دمشق لابن عساكر ١/١٥٨ ، وكشف الخفاء ٢/٣٦٣ برقم ٣٠٦٩ وفيهما أن ذلك كان يوم بدر . وجاء في حديث طويل عن أبي ذر في كنز العمال ٥/٧٢٣ برقم ١٤٢٤٢ . وقوله « لا سيف .. » استشهد به في المفصل ١٥ (ط . بروخ) ، ٣٠ (ط . النمساني) ، وشرحه لابن يعيش ١/١٠٧ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٣١ ، وشرح الكافية ١/٢٣٩ ، وهمع الهوامع ٢/٢٠٣ .

الأنصاري ، رضي الله عنهم أنه سُمِعَ يوم أُحُد :
 لا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَا رٍ وَلَا فَتَى إِلَّا عَالِي
 فَبَيَّنَ وَتَحَقَّقَ أَنَّ الْمَعْنَى مَا حَقَّقْنَاهُ . وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِ الْخَيْرِ غَيْرِ
 مَسَدَّدٍ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ قَطْعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

قيل : هذه عبارة بعض تلامذته تلقَّنها منه وأثبتها بعبارته .
 قوله « فحملوه على أن الكلام جملتان » عجبٌ ، لأنه لم يقل أحد :
 إن قولنا « لا إله إلا الله » جملتان^(١٦) . بل قدَّر الجمهور سوى
 أبي الحسن^(١٧) أن كلمة « الله » بدل من موضع قولنا « لا إله »^(١٨) لأن
 موضعه الرفع على الابتداء^(١٩) . وعبرة البديل أن يحذف الأول ويقيم الثاني
 مقامه ؛ فيكون تقدير قولنا « لا إله إلا الله » : لا إله موجودٌ إلا الله ،
 فيحذف « لا إله » ويقيم لفظه « الله » مقامه ، فيكون المعنى : الله موجود
 ويكون الكلام جملةً واحدةً . والجملة الواحدة لا تصير بالبديل جملتين ،
 كقولنا : جاءني محمد أخوك ، فهي جملة واحدة .

(١٦) انظر ما سلف في التعليق (٣) .

(١٧) سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ على المشهور) . وعزى إليه أن
 « الله » بدل من محل الاسم لأن الاسم في محل رفع ، انظر الدر المصون ٨٣/١ ، وعزا ابن
 هشام قول الأخفش إلى الأكثرين ، وليس كذلك ، قال ابن هشام في المغني ٧٤٥ :
 « وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد « إلا » ... بدل من محل اسم « لا » ... ويشكل على ذلك
 أن البديل لا يصلح هنا لحلولة محل الأول ... » .

(١٨) وقيل بدل من ضمير الخبر المحذوف .

(١٩) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه ، انظر الكتاب ٣٦٢/١ ، والمصادر المذكورة

في التعليق (٢) .

قيل : وقوله : « أصل قولنا لا إله إلا الله : الله إله^(٢٠) ، فإذا فرع الكلام رفع من وهم السامع تجويز أن يكون مع الله إله آخر ، تعالى الله عن ذلك » كأنه إشارة إلى قول صاحب الكتاب^(٢١) في مثل هذه . وهو أنه قال : قولهم : لا رجل ، كأنه جواب قائل قال : هل من رجل في الدار ؟ فقيل له : لا من رجل في الدار ، فيكون الجواب مطابقاً للسؤال ، فحذف « مِنْ » فصار الكلام متضمناً له ، فبني الاسم مع « لا » لأنه الاسم إذا تضمن الحرف صار مبنياً كقولنا أحد عشر ، والله أعلم بالصواب .
تمت الرسالة بعون الله وحسن توفيقه ، والحمد لله رب العالمين .

(٢٠) في الأصل : إله .

(٢١) هو سيبويه . وعبارته في الكتاب ٣٤٥/١ : « ف « لا » لا تعمل إلا في نكرة ، من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله « هل من عبد أو جارية » فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة » اهـ وانظر المقتضب ٣٥٧/٤ ، والأصول ٣٧٩/١ ، والإنصاف ٣٦٧ .

المصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى النحاس ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٨٩ .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق عبد الإله نيهان وغازي طليحات وإبراهيم عبد الله وأحمد مختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥ - ١٩٨٧ .
- الأصول ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ .
- إعراب القرآن ، للنحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨٨ .
- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، مؤسسة جمال للطباعة بيروت .
- إنباه الرواة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر ، ط ٤ ، ١٩٦١ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط ٥ ، ١٩٦٧ .

- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة ١٩٦٩ .
- البحر المحيط ، لأبي حيان ، مطبعة السعادة بمصر ، طبعة مصورة عنها ، دار الفكر ببيروت ١٩٧٨ .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للفيروزآبادي ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ١٩٦٤ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٩ .
- تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحلیم النجار وآخرين ، دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، ١٩٧٤ .
- تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط ٤ ، ١٩٧٩ .
- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر - ترجمة الإمام علي بن أبي طالب ، تحقيق محمد باقر المحمودي ، لبنان ١٩٧٨ .
- التيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مصر ١٩٧٦ .
- التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، المطبعة البهية بمصر ، طبعة مصورة عنها الجواهر ، لجامع العلوم الأصبهاني (هو كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٦٣) ، وانظر في تحقيق اسمه وصاحبه مقالة الدكتور محمد الدالي (كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ...) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ٦٦ ج ١/٧٧ - ١٠٦ .

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، مطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة
١٣٨٦هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق
الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم بدمشق ١٩٨٦ .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق محمد
أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٣ .
- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط
وآخرين ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ - ١٩٨٥ .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء
الكتب العربية .
- شرح الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، الشركة الصحافية
العثمانية ١٣١٠هـ .
- شرح اللمع ، لابن برهان العكري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ،
الكويت ١٩٨٤ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، المطبعة المنيرية .
- شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد ، تحقيق محمد أبو الفضل
إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بمصر ، ط ٢ ، ١٩٦٥ .
- كتاب سيويه ، بولاق ١٣١٦هـ .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، للعجلوني ، طبعة مصورة ، دار
إحياء التراث العربي بيروت .
- كنز العمال ، لعلي المتقي الهندي ، مؤسسة الرسالة بيروت
١٩٧٩ .

- مجمع البيان في تفسير القرآن ، للطبرسي ، تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦ .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٤ .
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار المستشرق بيروت .
- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩ .
- المفصل ، للزمخشري ، تحقيق ج. ب. بروخ ، ليزغ ١٨٤٠ .
- المفصل ، للزمخشري (مع شرح شواهدہ للنعساني الحلبي) طبعة مصورة ، دار الجيل بيروت .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ .
- همع الهوامع ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٥ .